

العدالة

لما كانت العدالة من الشروط الاولية للحديث الصحيح عند الفريقين السنة والشيعه ، ولما كانت عدالة الصحابة من الامور المتفق عليها بين محدثي السنة ، كان من المفروض ان تتعرض لهذين الموضوعين في هذه الدراسات حول الصحيح للبخاري ، والكافي للكليني ، ذلك لانهما لم يدونا في هذين الكتابين الا ما صح عندهما من الرويات في مختلف المواضيع ، ولان البخاري اكثر ما يعتمد في صحيحه على مرويات الصحابة مهما كان حالهم ، ولا يتردد في مروياتهم ولو كانت لا تنسجم مع اصول الاسلام ومبادئه ، او كانت عن طريق ابي سفيان ، والحكم بن ابي العاص وامثالهما من اعداء الاسلام .

والمراد من العدالة كما يظهر من موارد استعمالها عندهم ، استقامة الراوي في امور الدين ، وسلامته من الفسق ، ومنافيات المروءة في جميع الحالات ونص الخطيب البغدادي في (الكفاية) على ان العدل من عرف بأداء الفرائض ، ولزوم ما امر به ، وتوقي ما نهى عنه ، وتجنب الفواحش المسقطه ، وتحري الحق والواجب في افعاله ومعاملاته ، والتوقي في لفظه مما يثلم الدين والمروءة ، وازداد الى ذلك . ان من كانت هذه حاله فهو الموصوف بانه عدل في دينه ، واستدل على ذلك بقول النبي (ص) .

من عامل الناس فلم يظلمهم ، وحدثهم فلم يكذبهم ، ووعدهم فلم